الضياء
بهرا

وفد من القائمة العراقية يزور الحركة في بخديدا

بهرا - بخديدا

زار وفد من الحركة الوطنية العراقية/ فرع نينوى، مقر الحركة الديمقراطية الآشورية في قضاء بخديدا وضم الوفد الدكتور عبد الرزاق المولى مسؤول فرع الحركة الوطنية العراقية والسيد وليد خليل متي نائب رئيس القائمة في نينوى والدكتور شمعون خمو والسيد زكي رشاد أعضاء الفرع يوم الثلاثاء العاشر من شهر تشرين الثاني الجاري. وقد استقبل الوفد من قبل السيد جيفارا زيا مسؤول فرع بخديدا للحركة الديمقراطية الآشورية والسيد ثابت ميخائيل مسؤول محلية بخديدا للحركة والسيد عماد بابوي والسيد باسم بولص عضوي المحلية. وتناول اللقاء مناقشة الوضع السياسي العام وبعض القضايا ذات الاهتمام المشترك وكذلك الانتخابات القادمة خصوصا بعد استبشار العراقيين خيرا باقرار قانون الانتخابات وبرغم الغبن الذي لحق بابناء شعبنا بعدم اقرار الكوتا كدائرة انتخابية واحدة وحرمانه من التصويت في المحافظات التي لم تقرر فيها الكوتا واكد الطرفان حرصهما على توطيد العلاقات بينهما وتبادل الزيارات.

الحركة تشارك في احتفالية الوطني التركماني في كركوك

بهرا - كركوك

شارك وفد من الحركة الديمقراطية الاشورية يوم الاربعاء الحادي عشر من شهر تشرين الثاني الجاري، في الاحتفالية المقامة في مقر الحزب الوطني التركماني العراقي في كركوك بمناسبة الذكرى الحادية والعشرين على تأسيسه. وقد ضم الوفد السيد 'عماد يوخنا' مسؤول فرع حركتنا وعدد من كوادر وأعضاء الفرع وقد أستقبل الوفد من قبل السيد جمال شن رئيس الحزب وعدد من قيادي وكوادر الحزب.

هذا وقدم وفد حركتنا التهاني والتبريكات الى مؤازري واعضاء الحزب ومن خلالهم الى كل الشعب التركماني الشقيق متمنيا لهم دوام الموفقية والنجاح.

ويشار ان الحزب الوطني التركماني العراقي يعتبر أول حزب سياسي تركماني عراقي أعلن عن تأسيسه في ١١ تشرين الثاني عام ١٩٨٨.

حفل فني بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس اللجنة الخيرية الآشورية في سدني

بهرا - سدني

بمناسبة مرور عشر سنوات على تاسيس اللجنة الخيرية الآشورية في استراليا اقيم حفل عائلي على قاعة النادي الثقافي الاشوري في فيرفيلد – سدني وذلك يوم السبت الحادي والثلاثين من شهر تشرين الاول الماضي حيث بدأ الحفل بعزف النشيد الوطني لدولة استراليا وامتنا وجمهورية العراق بعدها رحب عريف الحفل كل من الانسة نورا مايكل والاعلامي البرت شليمون بالحضور الكرام والذي كان بينهم السادة:

جوني بيودي وزير مالية ولاية نيو ساوث ويلز، نينوس خوشابا عضو برلمان ولاية نيو ساوث ويلز، اندي روهان عضو مجلس بلدية مدينة فير فيلد، سمير يوسف عضو مجلس بلدية مدينة فيرفيلد، زيا توما عضو مجلس بلدية مدينة فيرفيلد، جوزيف ام رئيس حزب الاعمال الاسترالي، نابليون بتو رئيس اللجنة الخيرية الآشورية في العراق، محسن السامرائي قنصل جمهورية العراق في سدني، كما وحضر الحفل عدد من مسؤولي واعضاء الاحزاب السياسية والمؤسسات الثقافية والدينية والاجتماعية والخيرية والاعلامية العاملة هناك وعدد غفير من ابناء شعبنا.

بعدها القيت كلمات بالمناسبة أوضحت مسيرة اللجنة الخيرية ونشاطاتها خلال العشرة اعوام من عمرها المديد من اجل ابناء امتنا في أرض الوطن العراق واحيى الحفل كل من الفنان الموهوب ولسن ايشا والمتألقة فلورا سايمون.

يذكر ان السيد نابليون بتو رئيس اللجنة الخيرية الآشورية في العراق كان قد وصل الى استراليا قادما من الوطن يوم ٢٨ تشرين الاول الماضي بدعوة من اللجنة الخيرية الاشورية في سدني، كما وسيقوم بعقد ندوة جماهيرية اليوم الاحد و على قاعة النادي الثقافي الرياضي الاشوري في فيرفيلد يتناول فيها مشاريع اللجنة في الوطن واحوال ابناء شعبنا فيه.

قانون الانتخابات يرفع عدد مقاعد مجلس النواب الى ٣٢٣

مفوضية الانتخابات تؤكد اعتمادها على سجلات هذا العام وانها دعت اكثر من مئة دولة لمراقبة العملية الانتخابية

بهرا - متابعات

اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن آلية جديدة لتوزيع مقاعد مجلس النواب المقبل. وقال رئيس المفوضية فرج الحيدري في تصريح صحفي انهم حددوا أعداد المقاعد لكل محافظة اضافة الى المقاعد التعويضية والمخصصة للاقليات بالاستناد الى العدد الجديد لمقاعد البرلمان والبالغ ٣٢٣. واضاف الحيدري انه وجه دعوة الى اكثر من مئة دولة حول ضرورة مشاركتهم في مراقبة الانتخابات المقبلة. وأنها مستعدة لإجراء الانتخابات في الثامن عشر من كانون الثاني المقبل. وبشأن آلية توزيع المقاعد، أن القانون الجديد اعتمد آخر سجل لوزارة التجارة".

وقال فرج الحيدري رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق: "وبحسبه "يبلغ عدد نفوس العراق بحدود ٣٢ مليون". واضاف: " إن أكثر من ١٨ مليون عراقي

سيشاركون في الانتخابات المقبلة مطلع العام المقبل بالاعتماد على سجل ٢٠٠٩، مبينا أن عدد أعضاء البرلمان الجديد سيكون ٣٢٣ عضوا بدلا من "٢٧٥" وأكد أن هذه المعطيات تفرض زيادة عدد أعضاء مجلس النواب من ٢٧٥ حاليا إلى ٣٢٣ على أن يتم توزيع المقاعد بحسب إحصاء السكان في كل محافظة".

وأكد الحيدري أن أعداد الناخبين خارج العراق تختلف إذ لا توجد إحصائيات محددة بشأنهم في الدول المجاورة كتركيا، سوريا والأردن"، وتابع "لكن الأرقام معروفة بالنسبة للدول الأوروبية".

كما أعلن الحيدري أن" المفوضية تلقت ٢٨٠ مليار دينار عراقي والذي يعادل ٢٣٨ مليون دولار أميركي لغرض إجراء الانتخابات البرلمانية العراقية القادمة". وقال الحيدري "لم نتلق إلى الآن أي شيء رسميا عن موعد إجراء الانتخابات، لكننا أعلمنا شفويا بأن الانتخابات ستجري في ١٨ كانون الثاني القادم، وسنعلن ذلك عند تبليغنا به رسميا".

من جانبه أعلن مصدر في وزارة المالية، أن وزارة المالية قد خصصت ٢٨٠ مليار دينار عراقي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لتنفذ عملية الانتخابات العراقية.

وقال وكيل وزارة المالية العراقية فاضل نبي، لوكالة كردستان للأنباء "آكانيوز" اليوم، إن " وزارة المالية نقلت ٢٨٠ مليار دينار إلى حساب المفوضية العليا لإدارة شؤون المفوضية وإجراء الانتخابات في العراق".

وقال رئيس المفوضية فرج الحيدري "ليست لدينا أية مشكلة فنية أو قانونية مع الموعد الجديد للإنتخابات الذي حدده مجلس رئاسة الجمهورية ويصادف يوم الثامن عشر من كانون الثاني رغم إننا كنا نأمل أن يكون هذا الموعد محصوراً مابين يومي الحادي والعشرين والحادي والثلاثين من الشهر نفسه غير أن تزامن هذه المدة الزمنية مع مناسبة دينية ربما من شأنه التأثير على العملية الإنتخابية"، حسب قوله. وأضاف الحيدري إن "رئاسة الجمهورية لم تبلغنا بكتاب رسمي حتى الآن بالموعد الجديد للإنتخابات، وحسب دستور البلاد فإن من حق الرئاسة تحديد الموعد للإنتخابات رسمياً قبل ستين يوماً من المهلة الدستورية لإجرائها". وبالسؤال عما إذا كانت مفوضيته ستعتمد آلية جديدة لتجاوز عقبة نسبة مشاركة المهجرين والمهاجرين العراقيين في الخارج والمقاعد التعويضية المحددة حسب قانون الانتخابات بنسبة خمسة بالمائة، علق الحيدري قائلا لوكالة "آكي" "نحن لانستطيع التجاوز على ما موجود في القانون من أحكام، فهذه هي مسؤولية البرلمان ورئاسة الجمهورية، وإذا جرى تعديل هذه النسبة بإتجاه زيادة المقاعد المخصصة للمهجرين، فإننا في جميع الأحوال سنلتزم بالتعديل".

وبشأن موعد إنطلاق الدعاية الإنتخابية، رد الحيدري "من السابق لأوانه تحديد أي موعد بهذا الخصوص قبل إستكمال المصادقة على أسماء الكيانات والقوائم المرشحة للإنتخابات وتسجيلها من قبل المفوضية"، حسب قوله.

وكان من المقرر إجراء الإنتخابات التشريعية العراقية في السادس عشر من كانون الثاني/ ألفين وعشرة حسب ماحددته المحكمة الإتحادية العليا في البلاد لكن الجدل السياسي الذي صاحب إقرار قانون الإنتخابات دفع إلى عدم إمكانية إجراء العملية الانتخابية خلال هذا الموعد.

مفوضية الانتخابات توضح الإجراءات المتخذة لإجراء الانتخابات المقبلة

من جانبه بيّن عضو مجلس المفوضين القاضي قاسم العبودي في المؤتمر ذاته الحصص المخصصة للمحافظات من مقاعد مجلس النواب القادم.

وقال قاسم العبودي رئيس الدائرة الانتخابية في المفوضية خلال مؤتمر صحفي عقد اليوم انه تم توزيع المقاعد البرلمانية على المحافظات استنادا الى عدد سكان كل منها .

واضاف:" ان توزيع المقاعد قد أصبح في بغداد /٦٨/ مقعدا ونينوى /٣١/ والبصرة /٢٤/ وذي قار /١٨/ وبابل /١٦/ والسليمانية /١٥/ والانبار /١٤/ واربيل /١٤/ وديالى /١٣/ وكركوك /١٢/ وصلاح الدين /١٢/ والنجف /١٢/ وواسط /١١/ والقادسية /١١/ وميسان /١٠/ ودهوك /٩/ وكربلاء /١٠/ والمثنى /٧/ مقاعد فقط. واشار الى ان المقاعد المخصصة للاقليات /المسيحيين والصابئة والشبك والايزيديين/ ثمانية مقاعد والمقاعد الوطنية التعويضية ثمانية مقاعد ايضا .

وحدد مجلس رئاسة الجمهورية الـ ١٨ من شهر كانون الثاني القادم موعدا لإجراء الانتخابات التشريعية القادمة.

يشار إلى أن مجلس النواب العراقي أقر الأحد الفائت بموافقة غالبية مائة وواحد وأربعين صوتاً من مجموع مائة وستة وتسعين، قانون الانتخاب الجديد الذي يعد تعديلا للقانون الصادر عام ألفين وخمسة وذلك بعد سلسلة من عمليات التأجيل على التصويت عليه، حيث تم الاتفاق على صيغة توافقية بين الكتل البرلمانية انتهت بالموافقة على إجراء الانتخابات في كركوك في موعدها واعتماد القائمة المفتوحة.

التصويت على قانون الانتخابات بالاغلبية

وقد صوت مجلس النواب العراقي في مساء يوم الاحد الماضي في جلسته التي ترأسها النائب الاول لرئيس البرلمان الشيخ خالد العطية على فقرات القانون المعدلة ومواده الواحدة تلو الاخرى وسط اعتراضات من قبل البعض حيث حصلت المادة الاولى من القانون على موافقة جميع الكتل البرلمانية بالاغلبية المطلقة والتي هي تعديل للفقرة (١٥) من قانون انتخابات العام ٢٠٠٥ والتي اصبحت يتألف مجلس النواب الجديد من عدد من المقاعد بنسبة مقعد واحد لكل مائة الف نسمة وفقاً لآخر احصائية تقدمها وزارة التجارة على ان تكون المقاعد التعويضية من ضمنها بواقع (٥ %) ، (١٠ %) ، (١٥ %) وعلى ان تمنح كوتا للاقليات من المقاعد التعويضية شريطة ان لا تؤثر على نسبتها في حال مشاركتها في القوائم الوطنية حيث سيحصل المكون المسيحي على خمس مقاعد توزع على بغداد ونينوى وكركوك ودهوك واربيل ومقعد للمكون اليزيدي في محافظة نينوى ومقعد للمكون الصابئي المندائي في بغداد ومقعد للشبك في نينوى.

وقد اعترض النائب يونادم كنا على طريقة توزيع المقاعد بالنسبة لكوتا المسيحيين وقال "ان هذا الامر غير منصف كون بعض المحافظات يقطنها عدد كبير من المسيحيين والبعض الآخر منها لايسكنها الا الاف قليلة فيجب أن تكون طريقة التوزيع غير التي ذكرت في القانون" . اما المادة الثانية من القانون الجديد فحصلت على الاغلبية المطلقة من اصوات مجلس النواب بأن يكون العراق دوائر انتخابية متعددة تكون كل محافظة وفقاً للحدود الادارية الرسمية دائرة انتخابية واحدة تختص بعدة مقاعد متناسبة بعدد السكان في المحافظة حسب اخر الاحصائيات المعتمدة للبطاقة التموينية وكذلك حصلت على الاغلبية نوع القائمة بأن تكون قائمة مفتوحة على عكس ما كان في القانون السابق حيث كانت القائمة في انتخابات العام ٢٠٠٥ ضمن النظام الانتخابي المغلق.

ويكون الترشيح في الانتخابات المقبلة بطريقة القائمة المفتوحة ولا يقل عدد المرشحين فيها عن ثلاثة ولا يزيد عن ضعف المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية ويحق للناخب التصويت على القائمة او احد المرشحين ويجوز الترشيح الفردي وفيما يخص جمع الاصوات في قانون انتخابات العام المقبل فقد كان بأن تجمع الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها القائمة في الدائرة الانتخابية وتقسم على القاسم الانتخابي لتحديد عدد المقاعد المخصصة لتلك القائمة وتمنح المقاعد الشاغرة للقوائم الفائزة التي حصلت على عدد من المقاعد بحسب نسبة ما حصلت عليه من الاصوات وكان التصويت عليها في جلسة الامس بالاغلبية المطلقة لعدد النواب الحاضرين. وبالنسبة للتصويت الخاص حاز على اغلبية الاصوات بأن يكون التصويت الخاص للعسكريين من منتسبي الدفاع والداخلية وكافة المؤسسات الامنية وفقا لاجراءات تضعها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتعتمد فيها على القوائم الرسمية التي تتضمن الاسماء والمواقع وتلتزم الوزارات المعنية بتقديمها قبل مدة لاتقل عن "٦٠" يوما من موعد اجراء الانتخابات وبناء على ذلك تشطب اسماؤهم من سجل الناخبين والا لم ترسل القوائم المذكورة يصوت المنتسبون التابعون للوزارات والاجهزة الامنية في اطار الاقتراع العام وفقا لسجلات الناخبين وكذلك الامر مع النزلاء والمعتقلين والتي تعتمد قوائم تقدمها وزارة العدل والداخلية بخصوصهم خلال مدة لاتقل عن "٣٠" يوما قبل الاقتراع .

اما المرضى الراقدون في المستشفيات والمصحات يكون تصويتهم بناء على قوائم تقدمها هذه الجهات قبل المباشرة بالاقتراع ووفقا لاجراءات تضعها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وفيما يخص تصويت المهجرين حصل الرأي الثاني من تلك المادة بالاغلبية بأن يكون للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات صلاحية وضع التعليمات الخاصة بتصويت الخارج .

واعطى القانون الجديد للانتخابات الحق للمرشح بأن يطلب من مركز المفوضية للمحافظة بتزويده بعدد الاصوات التي حصل عليها وكذلك له الحق بالاطلاع على المعلومات التي تتعلق بالعملية الانتخابية ونماذج العد والفرز في الدوائر الانتخابية المختلفة. اما المادة السادسة من القانون والتي كانت تعد العقدة امام اقرار القانون وهي قضية كركوك فقد حصلت على الاغلبية بأن تجري الانتخابات في كركوك والمحافظات المشكوك بسجلاتها في موعدها المحدد استثناءا.

وان المحافظات المشكوك في سجلاتها هي من تجاوز معدل النمو السكاني اكثر من "٥ %" سنويا على ان يقدم طلب التشكيك من خمسين نائبا على الاقل ويحظى بموافقة مجلس النواب بالاغلبية البسيطة، وتشكل لجنة اعضائها من كل محافظة من ممثلي مجلس النواب لتلك المحافظة وعضوية ممثل عن كل من وزارتي التخطيط والتجارة ووزارة الداخلية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبمعونة الامم المتحدة لمراجعة وتدقيق الخطأ والزيادة الحاصلة على سجلات الناخبين وفقا للبيانات الرسمية والمعايير الواردة في الاحكام الختامية والمادة الثانية من هذا القانون لتصحيح سجلات الناخبين على أن تنجز اللجنة عملها خلال سنة من تاريخ العمل، ولا تعتبر الانتخابات في كركوك او اية محافظة مشكوك بسجلاتها قبل الانتهاء من عملية تدقيق سجلات الناخبين فيها كأساس لأي عملية انتخابية مستقبلية او سابقة لأي وضع سياسي او اداري، واخر فقرات القانون الجديد التي حصلت ايضا على اغلبية اصوات البرلمان تقول يلغى اي نص يتعارض مع احكام القانون الجديد للانتخابات المقبلة وينفذ هذا القانون من تاريخ المصادقة عليه وينشر في الجريدة الرسمية .

تقرير لمنظمة هيومان رايتس ووتش عن حالة حقوق الاقليات في العراق

بهرا - متابعات

ذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير جديد أصدرته إن على حكومة العراق المركزية وحكومة كردستان الإقليمية أن يعملا على حماية الأقليات الخاضعة للحصار في الأراضي المتنازع عليها في محافظة نينوى. وقد وثقت هيومن رايتس ووتش هجمات من جماعات متشددة استهدفت اليزيديين والشبك والكلدان السريان الآشوريين، ومضايقات من قوات وميليشيات محلية استهدفت الأقليات السياسية والجمعيات المدنية التي تقاوم الجهود الرامية لاخضاع المنطقة سواء في ابقائها في المركز ام لاخضاعها لحكومة كوردستان.

جاء التقرير في ٥١ صفحة، يدعو الحكومة الإقليمية إلى منح الاعتراف القانوني للشبك واليزيديين كأقليات إثنية مميزة، بدلا من فرض هويات قومية اخرى عليها، كما يدعوها إلى ضمان قدرتهم على المشاركة في الشؤون العامة دون خوف من انتقام. كما يدعو التقرير الحكومة المركزية في بغداد إلى حماية الأقليات على المستوى المحلي ومستوى المحافظة والمستوى الوطني، ويدعوها إلى التحقيق في أعمال القتل والتشريد بحق الكلدان السريان الاشوريين والهجمات المميتة التي استهدفت أقليات أخرى.

وقال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "المسيحيون واليزيديون والشبك العراقيون عانوا كثيراً منذ عام ٢٠٠٣". وتابع: "وعلى السلطات العراقية، سواء العربية أو الكردستانية، أن تعمل على ضبط قوات الأمن والمتشددين والجماعات الثأرية، كي ترسل رسالة مفادها أنه لا يمكن لمن يهاجم الأقليات أن يفلت من العقاب".

بعد استجواب وزيري النفط والكهرباء وقبلها التجارة والمفوضية والنزاهة

عملية الاستجوابات تدخل المعترك السياسي.. ومطالبات بتشريع القوانين بدلا عنها

بهرا - حيدر حمادة

دخلت عملية الاستجواب المعترك السياسي بين النواب المؤيدين لعمل الحكومة وبين من يعارضها وبالاخص مع اقتراب موعد الانتخابات. ويتضح جليا هذا الصراع السياسي بعد استجواب وزير النفط حسين الشهرستاني يومي الثلاثاء والاربعاء من الاسبوع الماضي اذ شهدت الاجواء بعد عملية الاستجواب تصاعدا في الاتهامات بين الكتل المؤيدة للحكومة وبين من يعارضها. اذ طالب عضو مجلس النواب عن كتلة التضامن بالائتلاف العراقي الموحد حنين القدو مجلس النواب، بالاسراع بتشريع القوانين المهمة، وترك مسألة استجواب الوزراء كونها جاءت متأخرة ولم تعط ثمارها".

وقال انه: "لم يبق امام مجلس النواب سوى جلسات قليلة، ويجب عليه معالجة القضايا المهمة التي تخدم المواطن العراقي في المستقبل". واشار القدو الى: "ان استجواب الوزراء في هذا الوقت لاينفع العراقيين في شيء ، كونه جاء متأخرا ".

وتابع القدو: "ان الاستجوابات لم تشمل الوزراء المتهمين بالفساد المالي والاداري فعلا، كون الوزارات العراقية فيها الكثير من الوزراء الفاسدين، ويجب ان لا تنحصر هذه القضية في وزير معين ". يذكر ان مجلس النواب قد استجوب عددا من الوزراء والمسؤولين العراقيين منهم وزير التجارة ووزير الكهرباء ورئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وقد وصف بعض السياسيين هذه العملية بالاستفزازية، كونها تركز على وزراء بعينهم دون غيرهم مما يثير الشكوك على حد وصف هؤلاء السياسيين".

فيما قال النائب جابر خليفة جابر مقرر لجنة النفط والغاز البرلمانية: "ان هناك تأييدا واسعا من الكتل البرلمانية لسحب الثقة عن وزير النفط حسين الشهرستاني بعد عملية استجوابه في البرلمان". واضاف: "ان وزير النفط لم يتمكن من الاجابة عن بعض الاسئلة الموجهة اليه ولم يكن مقنعا باجاباته وبالاخص في موضوع حقن البنزين في الارض لعدم وجود خزانات واختفاء كميات كبيرة من المبالغ المالية بين شركة نفط الجنوب وسومو اذ ان هناك تباينا بين الجهتين في الارقام للكميات المصدرة ".

واوضح خليفة النائب عن كتلة الفضيلة البرلمانية: "ان هناك كتلا عديدة مؤيدة لسحب الثقة ومنها الائتلاف الوطني العراقي ونواب في التحالف الكردستاني ونواب في القائمة العراقية وكذلك في جبهة التوافق بعد عملية الاستجواب".

واشار الى احالة ملفات عديدة في وزارة النفط الى هيئة النزاهة والقضاء مبينا " ان هناك جمع تواقيع لسحب الثقة عن الوزير". فيما قال القيادي بائتلاف دولة القانون النائب حسن السنيد: "ان الاستجوابات التي تجري في مجلس النواب دعاية انتخابية لايعير لها الشعب اي اهتمام".

واضاف: "ان الذين يتوقعون غيابهم بالبرلمان المقبل ينتقمون من الدولة بعمليات الاستجواب المفبركة. وان استجواب وزير النفط حركة استفزازية غير منتجة ". واوضح السنيد: "ان اجابات وزير النفط في الاستجواب كانت اكثر واقعية من الاسئلة التي طرحت خلال الاستجواب". الا ان النائب محمود عثمان عن التحالف الكردستاني قال: "ان بعض اجوبة وزير النفط خلال استجوابه في مجلس النواب لم تكن مقنعة وكذلك بعض الاسئلة من قبل النائب المستجوب جابر خليفة جابر".

واضاف: "ان امورا عديدة كانت مثار اهتمام الاوساط السياسية والاقتصادية ومنها قضية تراخيص النفط ، لكننا تفاجأنا بعدم طرحها في الاستجواب".

واوضح عثمان: "ان هناك لا مبالاة من قبل بعض النواب الذين لم يحضروا جلسة الاستجواب بالرغم من انهم من وقع على الاستجواب مما يدل على ان الامر لا يهمهم".

وعن امكانية سحب الثقة عن الشهرستاني قال عثمان: "لغاية الان الاوضاع والمواقف لم تتضح وسيتم تقديم طلب سحب الثقة الاسبوع المقبل".

فيما وصف الامين العام للتيار العربي المستقل النائب عبد مطلك الجبوري بعض الاستجوابات التي يقوم بها مجلس النواب بانها أقرب الى الانتقام من المسؤول المعني وتحمل دوافع سياسية. وقال الجبوري: " ان الاستجوابات لا تشمل الوزراء المنتمين الى الكتل القوية وانما بالذات تخص الوزراء الذين لا يجدون من يدافع عنهم". ونصح الجبوري المستجوبين من النواب بعدم المساس بكرامة المسؤول المستجوب والابتعاد عن الانفعالات والنظر الى مصلحة البلد في كل الامور لانها الاساس في كل عمل وتوجه. وحمل عبد مطلك الجبوري الكتل السياسية مسؤولية اخفاق المسؤول من خلال تدخلاتها في صلب عمله واختصاصه. الا ان النائب اسامة النجيفي الامين العام لقائمة تجمع /عراقيون / قال: "ان الاستجوابات التي يقوم بها مجلس النواب ضرورية، على الرغم من انها لاتخلو من دوافع سياسية ". اضاف: "ان هناك صراعا بين الكتل السياسية في هذه المرحلة. وقد دخل المجلس في مرحلة الترويج للانتخابات، والاستجوابات الحالية يمكن ان تاخذ طابع التسييس بشكل من الاشكال".

اضاف: "ان هناك طلبات استجواب قديمة لعدد من الوزراء والمسؤولين قدمت للمجلس منذ اكثر من سنة او عدة اشهر لاسباب موضوعية، وقد اجلت من قبل الحكومة او رئاسة مجلس النواب لاسباب سياسية . وكانت هناك محاولات لعدم اخضاع هؤلاء المسؤولين للاستجواب". وشدد على: "ضرورة اداء مجلس النواب دوره الرقابي ليعرف الشعب اداء الحكومة والوزراء". من جانبه وصف سليم عبد الله الجبوري الناطق باسم جبهة التوافق العراقية الاستجوابات التي يقوم بها مجلس النواب بانها :" خطوة كبيرة باتجاه تقويم عمل المجلس لتصحيح مسار عمل كافة المؤسسات الحكومية". وقال الجبوري:"ان الهدف من الاستجواب ليس التشكيك بالمسؤولين وانما لتقويم العمل الحكومي للحد من عمليات الفساد المالي والاداري. والنهج الذي ينتهجه المجلس خلال الفترة الحالية سيكون له الاثر الايجابي في تصحيح الخلل في عمل مؤسسات الدولة". واضاف انه: "على الرغم من ان المجلس مع توسيع نطاق الاستجوابات لمسؤولي الدولة لكننا لانريد ان تكون هذه العملية نابعة من دوافع سياسية او حزبية او شخصية لمجرد الانتقام من أي مسؤول حكومي".

واكد الجبوري: "ان المجلس لم يستطع خلال المرحلة السابقة القيام بهذه العملية لسبب او لاخر ، لكننا نرى اليوم نهجا جديدا يصب في مصلحة الشعب العراقي والمؤسسات الحكومية".